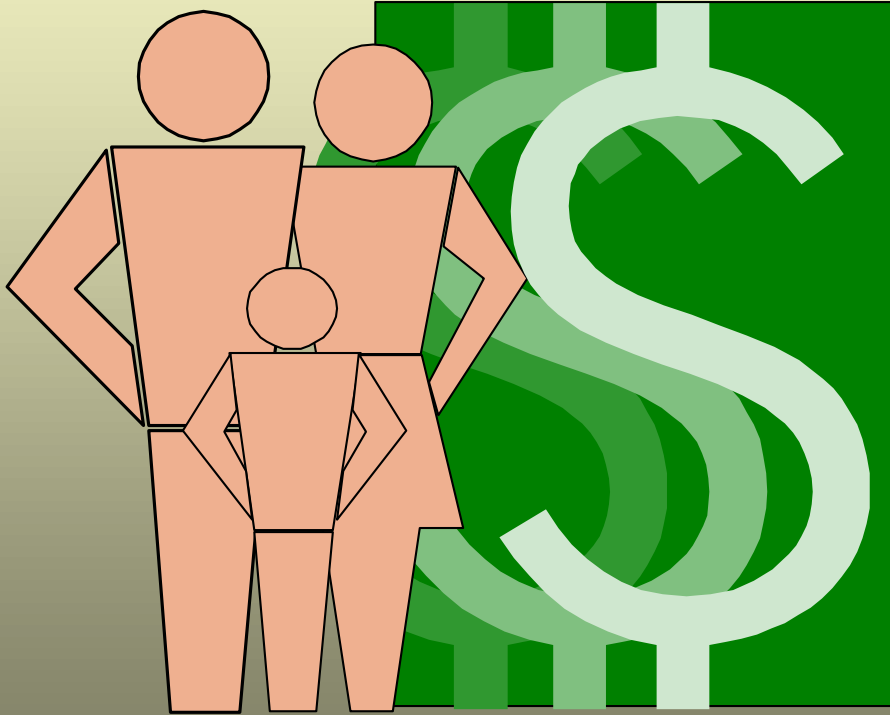


دور القطاع الحكومي والسياسات الاقتصادية



تحديد مستوى الدخل التوازني في اقتصاد ذي ثلاثة قطاعات

- يتحدد التوازن كما ذكرنا مسبقا بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، وهنا يتمثل العرض الكلي الدخل أو الناتج والذي ينفق على الاستهلاك والادخار والضرائب، والطلب الكلي يتمثل في الإنفاق الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، فإن:

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي} \leftarrow \text{الدخل} = \text{الإنفاق}$$

$$\text{الاستهلاك} + \text{الادخار} + \text{ضرائب} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي}$$

$$\text{الادخار} + \text{الضرائب} = \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} \leftarrow$$

- و على ذلك، فإن المستوى التوازني للدخل يتحدد بالشرطين التاليين:
 - 1- تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي ($ل = س + ث + ح$).
 - 2- تساوي جانب الحقن مع جانب التسرب ($ث + ح = خ + ض$).



• إذا أردنا الحصول على الاستثمار يكون: **ث = خ + (ض - ح)**

• أي أنه للبقاء على التوازن السابق حيث الاستثمار المخطط يساوي الاستثمار المخطط فلا بد أن يكون الإنفاق الحكومي مساوياً للضرائب، حيث أن (ض - ح) يمثل فائض أو عجز الميزانية.

وعلى ذلك نقول بأنه للبقاء على توازن الميزانية، لا بد أن يكون الإنفاق الحكومي مساوياً للضرائب. وعند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين والضرائب بنفس المقدار نكون قد أبقينا على توازن الميزانية مع زيادة الدخل التوازني، وذلك وفقاً لمبدأ "نظرية الميزانية المتوازنة" Budget Equilibrium Theory والتي تنص على أنه:-

"إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار يساوي مقدار التغير في الضريبة فإن مستوى الدخل القومي سيتغير بنفس المقدار مهما كانت قيمة التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب".



حساب الدخل التوازني

$$ل = س + ث + ح \dots\dots (1)$$

ولكن الاستهلاك: $س = س_0 + س_1$... (2) والاستثمار: $ث = ث_0$ (3)
والإنفاق الحكومي: $ح = ح_0$ (4) ، أما الضريبة: $ض = ض_0$ فتؤثر على
الاستهلاك لتصبح دالة الاستهلاك: $س = س_0 + س_1(ل - ض_0)$... (2) ̇
و بالتعويض عن قيم (2) ، (3) ، (4) في المعادلة (1) يكون:-

$$ل^* = س_0 + س_1(ل - ض_0) + ث_0 + ح_0 \quad \leftarrow$$

$$ل^* = س_0 + س_1 - س_1ض_0 + ث_0 + ح_0 \quad \leftarrow$$

$$ل^* - س_1 = س_0 + ث_0 + ح_0 - س_1ض_0 \quad \leftarrow$$

$$(ل^* - س_1) = س_0 + ث_0 + ح_0 - س_1ض_0 \quad \leftarrow$$

مستوى الدخل التوازني

$$ل^* = \frac{س_0 + ث_0 + ح_0 - س_1ض_0}{1 - س_1}$$



مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضريبة

مضاعف الإنفاق الحكومي

$$\frac{1}{1 - \text{س}} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ح}} = \text{م ح}$$

مضاعف الضريبة

$$\frac{1 - \text{س}}{1 - \text{س}} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}} = \text{م ض}$$

ومن واقع ما تقدم نقول بأن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح، وهذا ما يؤكد أن تغير الإنفاق الحكومي وتغير الضريبة بمقدار متساوي سوف يؤدي إلى تغير الدخل بنفس المقدار.

$$\text{م ح} + \text{م ض} = \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ح}} + \frac{\Delta \text{ل}}{\Delta \text{ض}} = \frac{1}{1 - \text{س}} + \frac{1 - \text{س}}{1 - \text{س}} = 1$$

$$1 = \frac{1 - \text{س}}{1 - \text{س}} =$$



تحديد التوازن في ثلاث قطاعات بيانياً

إذا كانت دالة الاستهلاك هي: $س = 200 + 0.6 ل$ ، والاستثمار $= 120$ ،
والإنفاق الحكومي $= 100$ والضريبة الثابتة $= 100$ ، فإن مستوى الدخل
التوازني يكون:

مستوى الدخل التوازني

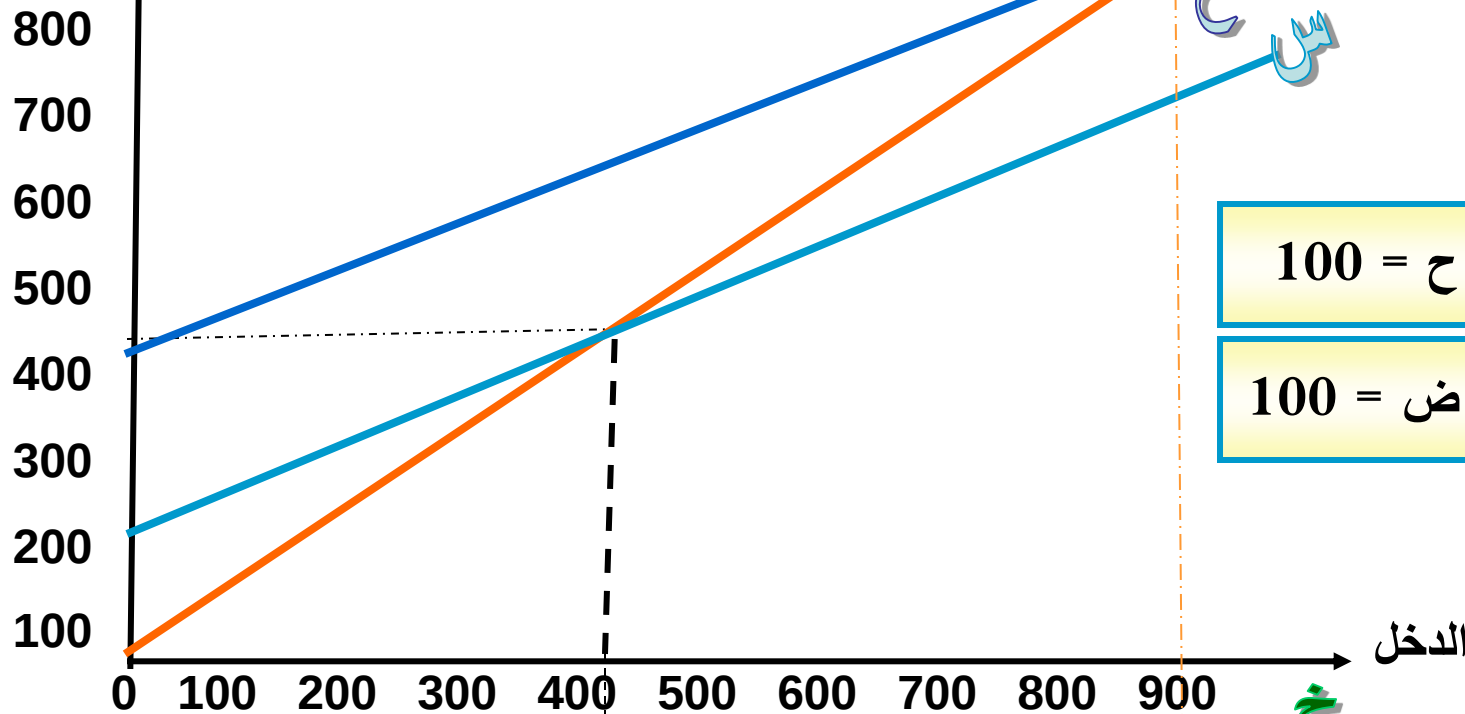
$$\frac{س. + ث. + ج. - س1 ض.}{1 - س1} = ل*$$

$$\frac{200 + 120 + 100 - 100}{1 - 0.6} = ل*$$

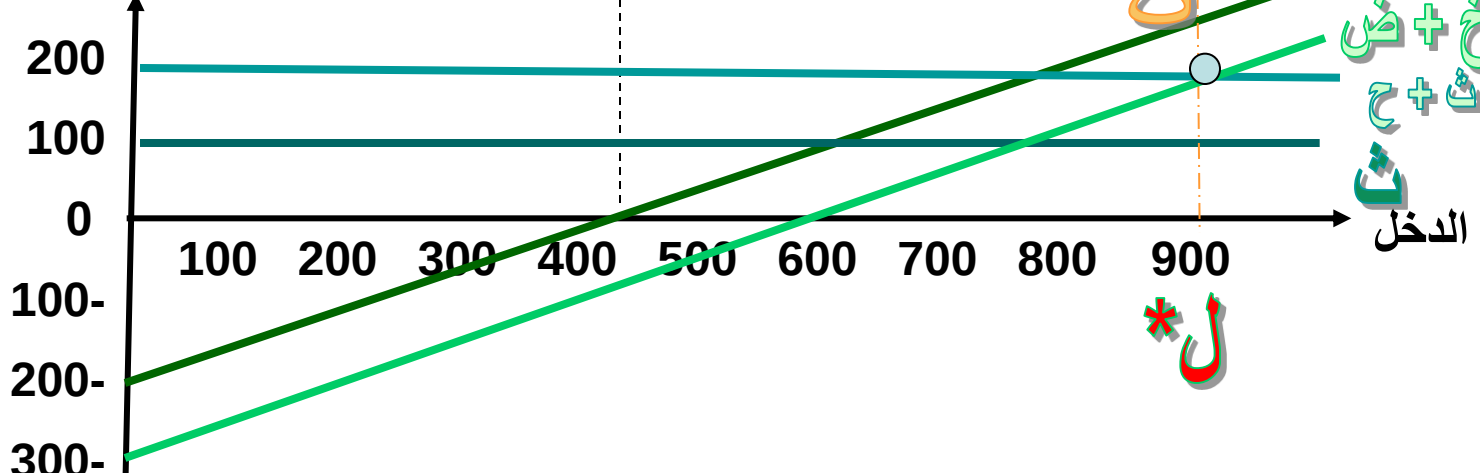
$$900 = \frac{360}{0.4} = ل*$$



الانفاق الكلي



الادخار والاستثمار



بيانياً.. يتم رسم
دالة الانفاق الكلي
بعد خصم
الضريبة من
الاستهلاك ثم
إضافة الانفاق
الحكومي
ويتحدد التوازن
بتساوي الدخل مع
الانفاق الكلي في
الرسم العلوي..
ويتساوي جانب
الحقن
(الاستثمار +
الإنفاق الحكومي)
مع جانب التسرب
(الادخار +
الضريبة) في
الرسم السفلي.

السياسات المالية والنقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

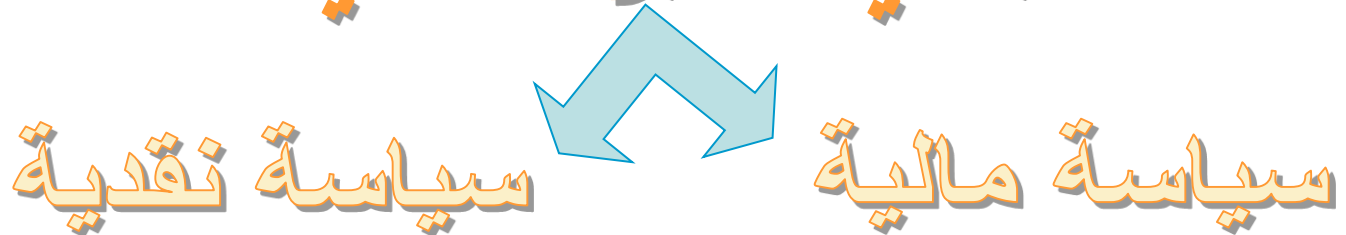


السياسة الاقتصادية

تتعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها واختلافها من دولة لأخرى كالمحافظة على الثروة القومية أو تحقيق العدالة الضريبية أو تنمية الأقاليم، وغير ذلك، إلا أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في أربعة أهداف هي:-

- 1- العمالة الكاملة
- 2- استقرار الأسعار
- 3- النمو الاقتصادي
- 4- التوازن الخارجي

السياسة الاقتصادية



السياسة المالية

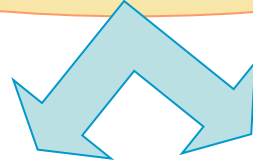
يقصد بالسياسة المالية **Financial Policy** استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم.

السياسة المالية تتمثل في المبادرة باستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأسلحة أو أدوات للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية، لكي يمكن بذلك تحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار.

كما أوضحنا مسبقاً، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تعمل على زيادة الإنفاق الكلي، وتخفيضها يخفض الإنفاق الكلي، ومن جهة أخرى نجد أن تخفيض الضريبة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب الاستهلاكي وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس في حالة زيادة الضريبة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تأثير تغير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الضريبة المفروضة (لماذا ؟).



السياسة المالية



سياسة مالية توسعية



في حالة الإنكماش



1- زيادة الإنفاق الحكومي

2- تخفيض الضرائب

3- زيادة الإنفاق الحكومي
و تخفيض الضريبة معا

سياسة مالية إنكماشية



في حالة التضخم



1- تخفيض الإنفاق الحكومي

2- زيادة الضرائب

3- تخفيض الإنفاق الحكومي
وزيادة الضريبة معا



السياسة النقدية

السياسة النقدية هي Monetary Policy عبارة عن "الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظيف عن طريق عرض النقود".

لكي نتعرف على السياسة النقدية وطبيعتها يتعين علينا ابتداءً أن نعرف ما معنى النقود؟ وما هي أنواعها وخصائصها؟

النقود

"هي الشيء الذي يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم مقياساً للقيم ومستودعاً لها".

خصائص النقود

- 1- مقياس للقيمة
- 2- وسيط للتبادل
- 3- مخزن للقيمة
- 4- وسيلة للدفع الآجل.



أنواع النقود

النقود المصرفية

تتمثل في الشيكات المصدرة من قبل البنوك ويتعامل بها الأفراد من واقع ودائعهم البنكية.

النقود الورقية

تنقسم إلى نقود نائبة تتمثل في شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في البنوك تعادل قيمة تلك الصكوك، ونقود ورقية وثيقة تتمثل في الأوراق المصرفية "البنكنوت" والتي تحمل تعهدا بالدفع وتصدر عن طريق البنك المركزي، ونقود ورقية إلزامية تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية دون الحاجة إلى رصيد معدني).

النقود السلعية

تتمثل في السلع التي كانت فيما مضى تتمتع بالقبول العام كالأغنام أو الحبوب أو الصوف..



النظام البنكي أو المصرفي

هي البنوك المرخص لها بتعاطي الأعمال والخدمات المصرفية وهي حلقة الوصل بين المقرض والمقترض وتتمثل في "المنشآت التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والإئتمان".

البنوك التجارية

هو "المؤسسة الحكومية التي تصدر قمة النظام المصرفي وتتولى إدارة العمليات النقدية الهامة للدولة"، فالبنك المركزي هو الذي ينظم إصدار العملة وينظم عمليات الائتمان ويراقبها وينظمها، ويساعد البنوك التجارية (بنك البنوك)، ويرسم السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية للدولة.

البنك المركزي



السياسة النقدية

نعود إلى السياسة النقدية التي يتولاها البنك المركزي ويؤثر بها على مستوى الدخل والتوظيف من خلال التأثير على عرض النقود. ويقصد بعرض النقود مجموع عرض النقود المصدر للتداول مضافاً إليها مجموع الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة. وتستخدم السلطات النقدية عدد من الأدوات والوسائل، من أهمها:

1- سياسة السوق المفتوح:

تتمثل سياسة أو عمليات السوق المفتوح Open Market Operations في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية. فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، تنخفض الكمية المعروضة من النقود نتيجة لقيام أفراد المجتمع بشراء تلك السندات، لذا فإنه في حالات التضخم، تسعى السلطات النقدية إلى بيع السندات. أما في حالات الانكماش فإن السلطات النقدية أو البنك المركزي يسعى إلى شراء السندات من السوق المفتوح للتوسع في حجم الائتمان وزيادة حجم النقود المعروضة.



2- سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع:

تعتبر هذه السياسة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على إمكانيات البنوك للإقراض. ونسبة الاحتياطي النقدي المطلوب **Reserve requirements** هي "ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به كاحتياطي بنسبة محددة من قيمة الودائع". فعندما يرغب البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان وتقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب أو الإنفاق الكلي، فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي الأمر الذي يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض. أما إذا كان هدف السلطة النقدية هو التوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة ذلك الاحتياطي.



3- سياسة سعر البنك (سعر الخصم):

- سياسة سعر البنك أو كما يطلق عليه سعر إعادة الخصم The Discount Rate هو "السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية"، وهو يمثل أيضاً سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها، فإذا أراد البنك المركزي تقليص حجم الائتمان أي تخفيض الكمية المعروضة من النقود فإنه يعمد إلى رفع سعره، مما يحد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة الائتمان.
- كما نجد أن سعر البنك أو سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تتحملها البنوك التجارية للحصول على الأموال من البنك المركزي، وعندما يرتفع هذا السعر فإنه من الضروري أن يرتفع أيضاً سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، وارتفاع سعر الفائدة يعني انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي. وعلى ضوء ذلك فإن رفع سعر البنك تعتبر سياسة البنك المركزي لتخفيض الطلب الكلي أي أنها السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم. والعكس في حالات الانكماش.



4- سياسة الإغراء أو التأثير الأدبي:

- تسعى سياسة التأثير والإقناع الأدبي إلى توجيه النصح للبنوك بعد التوسع في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي يقتضي تخفيض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض حجم الائتمان. وقد يحدث العكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي إذ يقوم البنك المركزي بإغراء البنوك التجارية للتوسع في حجم القروض التي يقدمونها بهدف زيادة حجم الطلب الكلي. وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال مذكرات إلى البنوك أو شكل مقابلات وندوات أو حتى شكل تحذيرات.

وخلاصة ما تقدم حول السياسات الاقتصادية ..



السياسة التوسعية

السياسة التي تلجأ إليها الدولة لعلاج حالات الإنكماش بزيادة الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وليس أكثر، وهي إما:

سياسة مالية توسعية

- 1- زيادة الإنفاق الحكومي
- 2- تخفيض الضرائب
- 3- زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا.

سياسة نقدية توسعية

- 1- شراء السندات الحكومية من السوق المفتوح.
- 2- تخفيض سعر البنك (سعر الفائدة)
- 3- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع.

السياسة الإنكماشية

السياسة التي تلجأ إليها الدولة في حالات التضخم بتقليص حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، وهي إما:

سياسة مالية إنكماشية

- 1- تخفيض الإنفاق الحكومي
- 2- زيادة الضرائب
- 3- تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معا.

سياسة نقدية إنكماشية

- 1- بيع السندات الحكومية في السوق المفتوح.
- 2- رفع سعر البنك (سعر الفائدة)
- 3- رفع نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع.

